الضمان الاخلاقي

يتجه العالم اتجاهاً جديداً . يتجه نحو المساواة الاجتماعية والقضاء على الفوارق البعيدة بين الطبقات . يتجه إلى الاشتراك الفعلي القائم على أساس توزيع خيرات الأرض والصناعة على الكبير والصغير ، وعلى صاحب الأرض والفلاح ، وعلى صاحب العمل والعامل ، بما يكفل للجميع التخلص من خمسة عمالقة ، ذكرها سير بيفردج في مشروعه عن الضمان الاجتماعي . أما العمالقة[1] فهي الجهل والتعطل والمرض والحاجة والقذارة .

إن لكل انقلاب اجتماعي تطوراً عقليّاً يسبقه . وما الحوادث التي تقع في حيز الوجود غير انعكاسات فعلية ، لما يقوم في النفس بالقوة . فكل الآراء والحقائق والاعتبارات والمقاييس التي تقاس بها الأشياء الانسانية ، تظل موجودة بالقوة في تضاعيف النفس البشرية حتى تختمر ، فاذا اختمرت وكملت كل مهيئات خروجها إلى حيز الفعل ، ظهرت آثارها العملية ، وأصبحت حقيقة واقعة لها آثارها الحسيّة في الناحية المرغوب فيها .

وليس في دنيا الفكر من شيء هو أدنى إلى الخطأ ، وأبعد عن الصواب ، من القول بأن الظواهر الاجتماعية ، وبوادر القلق وعدم الاستقرار ، انما هي أعراض تغذيها الدعايات المختلفة ، وان ليس لها شيء من صفات الظواهر الثابتة . ذلك بأن الوعي الاجتماعي لا يستجيب لدعاية ما لم يكن في هذه الدعاية رموز وإشارات تخاطبه وتتصل به ، فتظهر استجابته لها في صور مختلفة من الظواهر النفسية والروحية . ولذا كان من أوجب الواجبات على رجال الدولة والمصلحين ، أن لا يهملوا تقصّي سبب كل ظاهرة من تلك الظواهر ، وبلوغ أسبابها الصحيحة ، لأنها في الواقع استجابات الوعي ، لدعايات لها أصولها الثابتة . وكما أن العالِمَ لا يستحي أن يكب على حشرة دنيئة أو غلاف بزرة يدرسه ويفحص عن حقائقه تحت المجهر وفي أنبوبة الاختبار ، كذلك لا يليق لمن يُنصّب نفسه لتوجيه الجماعات ، أن لا يهمل أتفه الظواهر ، وقد تكون تلك الظواهر على تفاهتها ، مبعث النار الآكلة ومدرج العاصفة الهوجاء . والتاريخ شاهد عدل ، وكفى به شاهداً .

إن الظواهر الحقيقية في هذا العصر ، وتقدمها الظواهر التي لها مصدر ثابت في النفس ،

(١) انظر مقال الضمان الاجتماعي في مختلف مدارس الماضي ص ٢٢٩

تغلب ملكة النقد على كثير غيرها من الملكات العقلية . وإن العصر الذي نعيش فيه لعصر النقد. فالقوانين والشرائع ، والحكومات والاحزاب ، والمعاهد والنظامات ، جميعها خضعت للنقد خضوعها في أزمان سالفة لغيره من الملكات العقلية . ولما كانت ملكة النقد تتطلب في أول ما تتطلب ، جوًّا من حرية الفكر تفرخ فيه ، وقسطاً وافراً من حرية القول والنشر، تجول في نواحيه وتتصل من طريقه بالجمعية ، كان أثرها في تكوين صور مختلفة من الوعي الاجتماعي أمرٌ محتوم واقع . فكل محاولة ترمي إلى تقييد حرية النقد في هذا العصر ، ليست بذاتها محاولة بائرة فحسب، فهي مع أنها محاولة غير مجدية، من العوامل المؤدية إلى حبس الانفعالات التي تجد لها في النقد متنفساً ومخرجاً ، فاذا حبست كانت الانفجارات المحطمة، نتيجة لازمة لتراكمها في ذلك الوعي . واذن ينبغي أن يكون لهذه القوة حساب في تصور كل سياسي وكل مصلح اجتماعي وكل باحث في تقدير الظروف التي تحيط بجمعية من الجمعيات الانسانية ، بمقتضى منزلتها من إدراك لحقوقها في الحياة ، وفي متعلقات الحياة من حرية واستقلال وحقوق وواجبات الى غير ذلك .

من هنا نبتت فكرة العمل على تحقيق الضمان الاجتماعي. ولهذا الضمان في الواقع صورتان: إحداهما اجتماعية وأخرى فلسفية . فالصورة الاجتماعية عبارة عن مختلف النظامات التي تنظم الحياة على قاعدة التخلص من معالقة بيفردج الحمة ، وما تستند اليه هذه النظامات من قوانين الدولة . والصورة الفلسفية عبارة عن تفسير عقلي للاسباب التي أدت الى العمل على تحقيق الضمان الاجتماعي . هي فعلاً تعبير عن حاجات تقوم في الوعي الاجتماعي، وفكرات اختمرت فيه وكادت تبرز الى حيز الوجود ، لتحقق ذاتيتها بالفعل ، بعد أن مضت كامنة بالقوة ، زمناً كافياً لأن تكون فاعلة . واذن فالعالم اليوم يعالج فتح باب ذلك المتجه الجديد الذي يتجه منه نحو المساواة الاجتماعية ، والقضاء على الفوارق البعيدة بين الطبقات . غير انه لا ينبغي ، مع وضوح ذلك ، أن نغفل عن أن الصورة الاجتماعية للضمان الاجتماعي انما تقوم على نظامات تدعمها قوانين ، فعلى أي شيء تقوم الصورة الفلسفية من ذلك الضمان؟ تقوم على شيء واحد ، تقوم على ضمانات أخلاقية لها أصول ترعاها الجماعات وترعاها الدول . وكما أن القوانين التي تقوم عليها الصورة الاجتماعية من ذلك الضمان الاجتماعي ، إنما تستمد سلطتها من سلطة الدولة، وهي كفالة لا بأس بها، فان الحرية ينبغي أن تكون الركيزة التي تستند اليها الصورة الفلسفية من الضمان الاجتماعي . حرية الفكر وحرية القول ، والنشر ، وحرية التدين ، وعلى رأسها جميعاً حرية النقد . في عالم أساس نظامه الضمان من تأثير المعالقة التي ذكرناها . يجب أن يرتفع كل صوت بشكواه، ويرتفع كل فكر في مساوئه، وأن يتصل كل انسان بخالقه من الطريق الذي يختاره، وأن يُطَّارد النقد كل صب للتسلط، وكل نزعة

تسلطية ، مطاردة الردة والشياطين في ملك سليمان .

إذا لم تتحقق الحرية بأوسع معانيها في حدود الشرائع ، بل وفي حدود الحاجات التي تظهر بتطور الحالات الناشئة في البيئات الاجتماعية المختلفة ، فان كل ضمان اجتماعي ، أو غير اجتماعي ، يكون تافه الأثر ، عرضة لتقلب الأهواء ، خاضعاً لتلاعب الذين يفسرون الشرائع على ما يشتهون ، لا على ما تقتضي حقائق الاجتماع ومطلوبات الحياة . ذلك بأنّ الحرية هي الضمان الذي يتزوّد به الفرد وتتزوّد به الجماعة ، ليكون سلاحها الشهر على كل من يحاول العبث بقواعد الضمان الاجتماعي . أما إذا لم يتحقق ذلك ، فالضمان الاجتماعي يصبح قانوناً مشلولاً عند اللزوم ، منفذاً عند اللزوم أيضاً ، وبالجملة يصبح أشبه بالقانون الدولي الذي ساق الأمم إلى الحروب ، لا إلى السلام .

إنما الحرية هي القوة المنفذة ، هي القوة الحارسة ، هي الضمان الأول لقيام كل ضمان اجتماعي على صورة يتحقق معها الغرض الذي من أجله صيغ ذلك الضمان في القالب الذي يصاغ به .

إذا أردنا أن نضرب بعض الأمثال على ما سقنا القول فيه ، فان مثلنا الأول هو موظف الحكومة . هذا الموظف له في النظام الحاضر ضمانات خاصة أقرتها قوانين مالية ، مضافة الى القوانين العامة . وعلى الرغم من أن هذه القوانين المالية قد كفلت للموظف حقوقه وحدّدت واجباته ، ولم تنص على حالة واحدة تحد من حرية الموظف بصفته عضواً في الهيئة الاجتماعية ، فان العرف الحكومي قد حدّد من حرية الموظف تحديداً ضيق من حوله حلقة الحياة ، حتى كاد ذلك التضييق يذهب بكامل حريته . ففي الوقت الذي كفل القانون للموظف حقوقه وحدّد واجباته ، اعتدى العرف على الموظف اعتداء شنيعاً ، وأسف في معاملته إسفافاً لا يرضي الضمير . اعتدى العرف على حريته ، فهو لا يستطيع أن يعبّر عن رأي مخالف لرأي الحزب الغالب في الحكومة ، إلاّ ويتلقفه قانون العرف بالتهديد ويطارده في عيشه وأولاده وبيته ، ويتعقبه تعقب الشرطة لمجرم اعتدى على المجتمع . واعتدى العرف على خلقه فجعله صورة مما يرضى عنه رجال الحكم ، وحفّه بكل ما يحف به نظام بيروقراطي مستبد ، تراكبت فيه السلطات بعضها فوق بعض ، من عبودية التقيد بصفات خلقية خاصة . فاذا لم يكن في موظف الحكومة استعداد لبيع حريته وتكييف خلقه بالكيفية الحكومية ، وما يقتضيه نظام تراكب السلطات ، تلقاء ما يأخذ من القانون المالي ، فهو موظف ثائر على النظام ، فيلحقه الطرد وينبذ من حلقة الموظفين الطيّبين . ولن يكون للضمان الاجتماعي وقوانينه ومقوماته من أثر في سدّ حاجات الفرد والمجتمع ، أكثر مما يكون للقانون المالي من أثر في ضمان حياد الموظف ، إذا لم تقم من وراء ذلك ضمانات أخلاقية تضمن لكل فرد حرية رأيه ، بأوسع ما تحتمل حرية الرأي من المعاني ، بحيث لا يعاقب انسان على حريته

لا بالقانون ولا بالعرف ، ما دام استعماله لتلك الحرية في حدود القانون . بل لقد رأينا ان الكثيرين قد كوفئوا على رذائلهم ، ولم تقع على أمثلة تحقق فيها النفع لمن استمسكوا بمكارم الاخلاق ، وحققوا ذاتيتهم بتحقيق حريتهم .

كذلك الحال اذا نظرت في تبادل احترام الرأي بين الطوائف ممثلة في الافراد التي تتكوّن منها كل طائفة . ومما يجعل الضمان الاجتماعي في حاجة الى ضمان أخلاقي يعضده ويقويه ويجعله متمراً الثمرة المرجوة ، أن بعض الطوائف قد تعتدي على بعض اعتداءات لا مبرر لها من عقل ولا موجب لها من فضيلة . فأهل الدين يرمون أحرار الرأي بالكفر والالحاد ، وهو سلاح من أقوى الأسلحة المثيرة لحقد الجماهير ، وأحرار الرأي يرمون أهل الدين بالجمود والظلامية ، وهي سلاح من أمضى الاسلحة في تنفير أهل العلم ، وقد ينزل بمستوى الانسانية الى درجة لا تجيزها الشرائع الانسانية . فاذا لم يكن بين الطائفتين وازع أخلاقي يتزع بهما الى تحكيم العقل والمنطق فيما تختلفان فيه ، ويستنكر اللجوء الى مثل هذه الاسلحة الضارة العقيمة ، التي تضر بإثارة الاحقاد ، ولا تنتج لأنها بطبيعها عاقر لا تلد ، أصبح كل ضمان اجتماعي لا قيمة له ولا نفع فيه ولا قوة من ورائه ، تسهر على تنفيذ قوانينه وشرائعه .

لا شك عندي في ان الاشياء الانسانية لن تبلغ الكمال ، بحسب ما يراه العقل كمالاً ذلك بأن المثاليات تتقدم بالانسان دائماً الى غايات عليا ، تتحول في العقل نحو لا بطيئاً الى مثاليات ، يُستَشرَف اليها على اعتبار ان بلوغها الكمال . فاذا بلغها الانسان ظهر له العقل طفرة أخرى ، خلفت ذلك الكمال وراءها ، وتخطته الى حالة بعدها ، يلوح للعقل انها حد الكمال . وهكذا تجد ان حياة الانسان عبارة عن طفرات تتالى وكالات تتخيل ، كل هذا لنساق خطوة بعد أخرى الى الامام .

لقد نشدنا الضمان الاجتماعي ، وبدأت جماعات من أرقى جماعات المدنية الحديثة تأخذ بنظرياته ، وتعمل على تحقيقها . ذلك وجه من الكمال المدني نشده الانسان منذ عصور موغلة في القدم ، فلما لاح في الأفق أن تحقيقه ، أو على الأقل تحقيق مبادئه الأولية ، أصبح في حيز الامكان ، طمرنا الى القول بأن ذلك الضمان الاجتماعي لا يتحقق عملياً ويصبح ذا أثر ثابت في حياة الانسان ، الا اذا قام من ورائه ضمان أخلاقي أساسه الحرية واحترام الحقوق المعنوية ، احترامنا للحقوق المادية . ذلك ليكون لموظف الحكومة والمفكر الحر والعامل والصانع والتاجر ، بل وكل فرد من طوائف الجمعية ، ضمان حقيقي ، يجعل لحياته صفة الاستقرار ، الذي لا تقوم جمعية انسانية ثابتة الاركان بغيره . استقرار أساسه حقوق تعطى وواجبات تطلب ، وحريات تحترم بحيث يكون أخذ الحق والقيام بالواجب ، بمنجاة عن تعنت الشهوات ، بمعزل عن أفاعيل الميول الخسيسة التي أفسدت الحياة وتفسدها في عصرنا هذا .